الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون
الجلسة العامة **٦٩**

الخميس، ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون . . . . . (فيجي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سيسيلو (جزر سليمان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل النظر في البنود المدرجة في جدول أعمالنا، أود أن أذكر الوفود بأنه، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير، تتم المشاركة في تقديم جميع مشاريع القرارات والمقررات في الجلسات العامة للجمعية العامة عبر نظام eSponsorship على البوابة الإلكترونية e-deleGATE، التي تتعهدها الأمانة العامة. وقد عُمم نموذج التسجيل اللازم لذلك على جميع البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في رسالة بعث بها وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، تم نشر إعلان يومي في يومية الأمم المتحدة.

وبما أننا نعقد اليوم الجلسة العامة الأولى منذ تفعيل نظام eSponsorship في الجلسات العامة للجمعية العامة، أود أن أذكر الوفود التي ترغب المشاركة في تقديم أي من المقترحات المعروضة على الجمعية في هذا الصباح أن تقوم بذلك إلكترونيا. فالاستمارات الخطية للمشاركة في التقديم لم تعد مقبولة. وقبيل البت في أي مشروع قرار أو مقرر، سأعلن عن موعد إغلاق باب المشاركة إلكترونيا في تقديمه. وبعد ذلك، فإن أي بلد آخر يرغب في المشاركة في التقديم مدعو إلى القيام بذلك بالضغط على زر الميكروفون المثبت أمام مقعده. وستقرأ الأمانة العامة أسماء جميع مقدمي المشروع الإضافيين حسب الممارسة المعتادة.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

(A/71/764)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): في الوثيقة A/69/722، يبلغ الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأن ١٤ دولة عضوا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير
وثيقة ميسّرة

لا تزال متأخرة عن تسديد اشتراكاتها المالية للأمم المتحدة بموجب أحكام المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

وأود أن أذكّر الوفود بأنه، بموجب المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة،

لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/71/764؟

تقرر ذلك.

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

مشروع القرار (A/71/L.56)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة نظرت في البند ١٤ من جدول الأعمال في جلستها العامة الـ ٦٣، المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويذكر الأعضاء أيضا أن الجمعية العامة اتخذت، في جلستها العامة الـ ٦٧ المعقودة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، القرار ٢٤٩/٧١، وأنها اتخذت، في جلستها العامة الـ ٦٨ المعقودة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، القرار ٢٥٢/٧١ في إطار هذا البند.

أعطي الكلمة الآن لممثلة تركمانستان لعرض مشروع القرار A/71/L.56.

السيدة أتيفا (تركمانستان) (تكلمت بالروسية): باسم وفد تركمانستان، أود أن أشكر جميع الوفود على المفاوضات البناءة والمفيدة التي أجرتها والتي أدت إلى الاتفاق على النص الموضوعي لمشروع القرار A/71/L.56، المعنون ”اليوم الدولي للحياد“.

في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، التزم المجتمع الدولي بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. والخطة الجديدة تشمل الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، وهي الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وكما تم التأكيد عليه خلال الحوار الرفيع المستوى الأخير بشأن موضوع ”بناء السلام المستدام للجميع: أوجه التآزر بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والحفاظ على السلام“، فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يرتبط ارتباطا وثيقا بالسلام المستدام. فلا سلام دون تنمية ولا تنمية دون سلام. إن هذين المفهومين مرتبطان ارتباطا لا ينفصم ويجب معالجتهما بصورة كلية، مع الأخذ في الاعتبار أن السلام والعدالة والإدماج وتوسيع الفرص الاقتصادية هي أمور مترابطة.

ومن خلال تقديم مشروع القرار هذا، بشأن إعلان يوم دولي للحياد، في إطار البند ١٤ من جدول الأعمال، المعنون ”ثقافة السلام“، يحدونا الأمل في أن نوجه انتباه الجمعية العامة إلى الجهود السياسية التي تبذلها الدول المحايدة لتحقيق السلام المستدام، والتي تستحق الدراسة والتطبيق مستقبلا. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥، اتخذت الجمعية العامة القرارين ٨٠/٥٠ و ٢٨٥/٦٩ بشأن الحياد الدائم لتركمانستان. وجاء اتخاذ هذين القرارين تجسيدا لمرحلة جديدة في فهم ظاهرة الحياد.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وبهدف استعراض تجربة بلدنا في التمسك بسياسة الحياد على مدار ٢٠ سنة، استضافت تركمانستان مؤتمرا دوليا بشأن ”سياسة الحياد: التعاون الدولي من أجل السلام والأمن والتنمية“، والذي أكدنا خلاله ضرورة دراسة ظاهرة الحياد ودورها في تحقيق السلام والتنمية وتوافق الآراء.

ولدى عرض مشروع قرار اليوم، ترى حكومة تركمانستان دور الدول المحايدة بوصفه عامل استقرار يسهم في توطيد السلام والأمن. لا شك في أن الظاهرة السياسية للدول المحايدة وخبراتها، بما في ذلك منع نشوب النزاعات واستخدام وسائل الدبلوماسية الوقائية، تساعد على تعزيز السلام والاستقرار وتخفيف حدة التوترات في جميع أنحاء العالم. ويؤكد مشروع القرار على الدور الأساسي للدبلوماسية الوقائية، ويبرز أهمية دعم مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وسلامتها الإقليمية، وتقريرها لمصيرها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ونعرب عن تقديرنا للوفود المشاركة في تقديم مشروع القرار، ونتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/71/L.56، المعنون ”اليوم الدولي للحياد“.

وأعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/71/L.56: أرمينيا، النمسا، جمهورية أفريقيا الوسطى، الصين، جيبوتي، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، الأردن، لبنان، النيجر، نيجيريا، باكستان، سيراليون، والسويد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تعتمد مشروع القرار A/71/L.56؟

اعتمد مشروع القرار A/71/L.56 (القرار ٢٧٥/٧١).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال.

البندان ١٩ و ٧٣ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية المستدامة

المحيطات وقانون البحار

(أ) المحيطات وقانون البحار

مشروع مقرر (A/71/L.57)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة نظرت في البند الفرعي (أ) من البند ٧٣ من جدول الأعمال في جلستيها العامتين ٥٤ و ٥٥، المعقودتين في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. كما يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اتخذت، في جلستها العامة ٥٥، القرار ١٢٣/٧١ في إطار هذا البند. ننتقل الآن للنظر في مشروع المقرر A/71/L.57.

تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/71/L.57، المعنون ”اعتماد المنظمات الحكومية الدولية ومشاركتها في مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، وفي اجتماعه التحضيري“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر ؟

اعتمد مشروع المقرر A/71/L.57 (المقرر ٥٤٨/٧١).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٩ والبند الفرعي (أ) من البند ٧٣ من جدول الأعمال.

ولكي يتسنى للجمعية البت في مشروع القرار A/71/L.54، سيكون من الضروري إعادة فتح باب نظر الجمعية في البند الفرعي (ج) من البند ١٩ من جدول الأعمال.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ج) من البند ١٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٩ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية المستدامة

(ج) الحد من مخاطر الكوارث

مشروع قرار A/71/L.54

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت، في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أن تحيل البند الفرعي (ج) من البند ١٩ من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية. وبغية تمكين الجمعية العامة من البت على وجه السرعة في مشروع القرار A/71/L.54، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في النظر في البند الفرعي (ج) من البند ١٩ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة، والشروع فورا في النظر فيه؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي ليعرض مشروع القرار A/71/L.54.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أخاطب الجلسة العامة للجمعية العامة، بالنيابة عن وفدي شيلي وسويسرا، لعرض مشروع القرار A/71/L.54 للنظر فيه واعتماده، في إطار البند الفرعي (ج) من البند ١٩ من جدول أعمال الدورة الحادية والسبعين، بشأن موضوع التنمية المستدامة فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث.

وأغتنم هذه الفرصة لأشيد علنا بالعمل الرائع الذي قام به فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، الذي اجتمع في جنيف، وأعرب عن تقديرنا له. وبالمثل، نشكر الدول الأعضاء التي شاركت في تقديم مشروع القرار هذا على دعمها.

إن مشروع القرار هذا نتاج لعملية المفاوضات المكثفة التي بدأت في آذار/مارس ٢٠١٥ وتختتم اليوم باعتماد المؤشرات والمصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث. غير أن العمل لا ينتهي هنا؛ بل هذه بدايته فقط. والخطوة التالية هي تنفيذ المؤشرات المدرجة في مشروع القرار. وستمكننا هذه المؤشرات من قياس فعالية الأهداف العالمية السبعة لإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، التي تسعى، في اتساق مع مؤشرات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إلى وضع سياسات من شأنها تعزيز القدرة على التكيف والتعاون بين الأمم وجميع أصحاب المصلحة.

كما أعرب عن التزام وفد بلدي بمواصلة دعم المبادرات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث والسعي إلى وضع سياسات ترتبط بتنفيذ إطار سينداي.

وفي الختام، أعرب عن امتناني للدول الأعضاء التي تساعد بلدي بسخاء في مكافحة حرائق الغابات التي تؤثر على وسط وجنوب شيلي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/71/L.54، المعنون ”تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/71/L.54، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية كذلك من مقدمي مشروع القرار: الأرجنتين، وألبانيا، وأوكرانيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، ولكسمبرغ، ومالطة، والمغرب، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، والهند. انضمت دول أخرى إلى مقدمي القرار وهي النيجر، وصربيا، وغواتيمالا، وملديف، ونيجيريا، والسنغال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تعتمد مشروع القرار A/71/L.54؟

اعتمد مشروع القرار A/71/L.54 (القرار ٧١/٢٧٦).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند الفرعي (ج) من البند ١٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٠ من جدول الأعمال

دور الماس في تأجيج النزاع

مذكرة شفوية مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة (A/71/665)

مشروع القرار (A/71/L.55)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة ليعرض مشروع القرار A/71/L.55.

السيد بن سليمان (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أغتنم هذه الفرصة لأشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة العامة بشأن البند ٣٠ من جدول الأعمال، ”دور الماس في تأجيج النزاع“. إنه لشرف عظيم لي أن أمثل الإمارات العربية المتحدة بصفتها رئيسا لعملية كيمبرلي في العام ٢٠١٦ وأن أخاطب الجمعية العامة اليوم.

أشكر الرئيس السابق، أنغولا، على قيادتها الرائعة لعملية كيمبرلي في العام ٢٠١٥، وعلى دعمها المتواصل في دفع عجلة التقدم هذا العام ومشورتها القيمة لوفد بلدي. كما أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن خالص امتناني لجميع مقدمي مشروع القرار A/71/L.55 على دعمهم الكريم، وبالطبع، لجميع المشاركين في عملية كيمبرلي، وهي مبادرة فريدة لأصحاب المصلحة المتعددين الذين يعملون على كفالة أن تعمل صناعة الماس على خدمة البلدان المنتجة وسكانها.

وقبل أن أعرض مضمون مشروع القرار ذاته، أود أن أسرد بإيجاز تجربتي كرئيس خلال السنة الماضية.

لقد تمكنت من زيارة أكثر من ٢٠ بلدا من البلدان الأعضاء الحالية في عملية كيمبرلي والأعضاء المحتملين على حد سواء، كممثل للحكومات وقطاع صناعة الماس وأعضاء المجتمع المدني المشاركين في تجارة الماس. وفي اعتقادنا أن كل ما نفعله في عملية كيمبرلي يجب أن يدعم ويوجه العمل الذي يتم في الغالب في العالم النامي. وقد كنت فخورا، خلال رئاستي، بتمثيل المسؤولين الذين ينظمون تجارة الماس في البلدان المنتجة. وقد اكتست رحلتي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي بلد استبعد من عملية كيمبرلي، أهمية خاصة من حيث مساعدة البلد على الوفاء بمتطلبات عملية كيمبرلي وتمكينه من استئناف تصدير الماس الخام من مناطق الممتثلة حديثا.

وأشكر جميع الوفود التي شاركت في عملية التفاوض التي عقدت قبل أسبوعين على تعاونها البناء والمثمر. ويسرنا

الإبلاغ عن إنجازنا الجماعي طوال العام ٢٠١٦ والإشارة إلى المواطن التي يمكن إجراء تحسينات فيها.

ويشيد مشروع القرار بالتقدم الذي أحرزته جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن تنفيذ القرار الإداري والإطار التشغيلي لاستئناف تصدير الماس الخام، ويرحب بقرار فريق الرصد التابع لعملية كيمبرلي بأن تعلن جمهورية أفريقيا الوسطى أربعة محافظات فرعية بوصفها مناطق ممتثلة.

ويرحب مشروع القرار أيضاً بعودة جمهورية فترويلا البوليفارية إلى المشاركة في العملية وبالتزامها باستضافة زيارة استعراض. وهناك مقياس آخر لمدى التقدم المحرز ينبغي أن نسلط الضوء عليه وهو أن جمهورية الغابون تشجعت على الشروع في عملية قبولها.

وأود أن أختتم بالإشارة إلى ثلاثة مقترحات محددة لتعزيز عملية كيمبرلي قدمتها الإمارات العربية المتحدة بصفتها الرئيس لعام ٢٠١٦.

يتعلق الاقتراح الأول بحقيقة أن عملية كيمبرلي تعاني من عجز هيكلي – فهي تفتقر إلى أي شكل من أشكال الأمانة الدائمة التي تملك المهارات المهنية والموارد اللازمة التي يمكن أن تستمر لمدة أطول من فترات تناوب البلدان على رئاستها. فعلى سبيل المثال، عملت أسرة عملية كيمبرلي بجد مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لاستعادة صناعة الماس المشروعة هناك. غير أن جميع أفرقتنا العاملة ومجموعاتنا هي من المتطوعين، الذين يعملون من دون الهياكل الإدارية الأساسية. ومن الناحية المثالية، كان ينبغي أن نتمكن من العمل بصورة أسرع وأكثر فعالية، ولكن لا يمكن القيام بذلك من دون أمانة دائمة. ويسرني أن اقتراحنا بإنشاء هذه الأمانة قد لقي ترحيبا وتم إدراجه في مشروع القرار.

ثانياً، إن مشاركة المجتمع المدني أمر حيوي لنجاح عملية كيمبرلي، ولكن العديد من المنظمات غير الحكومية ذات الخبرة الكبيرة مستبعدة فعلياً لأنها تفتقر إلى الوصول المباشر إلى التمويل الذي تحتاجه للمشاركة. ولذلك، فإن مشروع القرار يرحب باستعداد عملية كيمبرلي لمواصلة مناقشة الاقتراح المقدم من الإمارات العربية المتحدة لإنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين أو آلية مماثلة، من شأنها أن توفر الدعم المالي لمشاركة طائفة واسعة من منظمات المجتمع المدني في العملية.

ثالثاً، إن دقة المعلومات الواردة في شهادات عملية كيمبرلي يقوضها التفريط في التقييم أو الإفراط فيه على حد سواء. وخلال فترتنا في الرئاسة، بدأنا سلسلة من حلقات العمل بهدف وضع منهجية موحدة لتقييم الماس الخام. وعلى الرغم من عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اقتراح مفصل، فإن مشروع القرار يتضمن عناصر يمكن أن تسهم في بلورة هذه المنهجية. وستواصل الإمارات العربية المتحدة، بصفتها عضواً في عملية كيمبرلي، استكشاف السبل الكفيلة بتحسين قدرة التقييم لدى الدول المنتجة للماس حتى يتسنى لها الحصول على القيمة الأكثر إنصافاً لمواردها الطبيعية.

ويسعدنا جداً الاعتراف بتلك المبادرات في مشروع القرار وستستمر مناقشتها في إطار الرئاسة المقبلة. وفي هذا الصدد، وباسم الإمارات العربية المتحدة، أود أن أهنئ أستراليا، رئيس عملية كيمبرلي لعام ٢٠١٧، وأن أرحب بالاتحاد الأوروبي نائباً للرئيس لعام ٢٠١٧.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد باباجيد (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، التي تعمل بصفتها مشاركاً واحداً في نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، يود أولاً أن

يهنئ الإمارات العربية المتحدة على رئاستها لعملية كيمبرلي وأن يرحب بالنتائج التي تحققت في تعزيز عملية كيمبرلي وفي التصدي للتحديات المستقبلية. ويسرني أن أؤكد اختيار الاتحاد الأوروبي رئيسا لعملية كيمبرلي لعام ٢٠١٨. وما فتئ الاتحاد الأوروبي ملتزماً التزاماً عميقاً بإنشاء العملية والنجاح فيها منذ بدايتها في عام ٢٠٠٣. وطوال العملية، شاركنا بنشاط في اللجان والأفرقة العاملة وتعاونّا بشكل وثيق مع الشركاء في عمليتنا من خلال المشاركة في زيارات الاستعراض وقيادتها. وفي سياق رئاسة الاتحاد الأوروبي للعملية في عام ٢٠١٨، سنسعى جاهدين إلى الاستفادة من هذه التجربة والتوصل إلى توافق في الآراء بين جميع المشاركين فيها من أجل زيادة تعزيز وتحسين العملية لصالح جميع المشاركين في سلسلة الإمداد، من عمال مناجم الماس إلى التجار والمستهلكين.

ونرى أن إحدى السمات الفريدة لعملية كيمبرلي هيكلها الثلاثي. إن قطاع الصناعة والمجتمع المدني كليهما من العناصر الأساسية في هذه العملية، وقد ساهما بالكثير في إنشائها وتشغيلها. وفي هذا الصدد، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع المشاركين والمراقبين إلى الاعتراف بنطاق الآراء داخل العملية ومواصلة العمل معاً لتحسين فعالية النظام ومصداقيته. وعلى وجه الخصوص، فإننا نعتمد على علاقة عمل وثيقة مع جميع شركائنا في تحالف المجتمع المدني لضمان أن تظل العملية أداة فعالة لبناء السلام ومنع نشوب النزاعات، ولرصد فعاليتها في مجتمعات تعدين الماس في جميع أنحاء العالم وأن تواصل دفعنا للقيام بما هو أكثر وبشكل أفضل. وسنواصل الاعتماد على تلك العلاقة لضمان أن تظل العملية فعالة في المستقبل.

والاتحاد الأوروبي، بصفته رئيس الفريق العامل المعني برصد التنفيذ في عملية كيمبرلي، يساهم بنشاط في تعزيز تنفيذ العملية، ونشجع المشاركين على مواصلة الالتزام بعملية كيمبرلي وتعزيز التدقيق من خلال زيارات استعراض الأقران والتقارير السنوية الموضوعية. ونود أن نعرب عن التقدير الخاص لبيلاروس وتركيا وتنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون والكاميرون وليسوتو والهند على استضافة زيارات استعراض في عام ٢٠١٦، ولإسرائيل والبرازيل وبنما وبوتسوانا وتوغو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وغانا وموريشيوس والنرويج على الدعوة إلى زيارات استعراض في عام ٢٠١٧. وننوّه بأن القرار الإداري للعملية بشأن استعراض الأقران يدعو جميع المشاركين فيها إلى استضافة زيارة استعراض مرة كل ثلاث سنوات. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن الاستخدام المستمرّ لهذه الأدوات التنفيذية سيعزز قدرة العملية على التصدي للاتجار غير المشروع بالماس الممول للنزاعات، وندعو جميع المشاركين إلى تكثيف جهودهم في هذا الصدد. وفي هذا السياق، روجنا لوضع مذكرة إرشادية بشأن تنظيم وإجراء زيارات الاستعراض والتي ستكون بمثابة أداة عملية لتمكين كل من أعضاء أفرقة زيارات الاستعراض والمشاركين الذين يستضيفونها من التحضير للزيارات على أفضل وجه ممكن.

لقد ظل الاتحاد الأوروبي رئيساً للفريق العامل المعني برصد التنفيذ لعملية كيمبرلي لأكثر من ١٣ سنة، حيث عمل خلال هذا الوقت على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التعامل مع المسائل الحساسة المتصلة بالتجارة في الماس الخام. وبالتعاون مع الأعضاء الآخرين في الفريق العامل، عملنا من أجل تعزيز نزاهة نظام عملية كيمبرلي وضمان تمكنها من تجاوز التحديات الجديدة وخروجها منها أكثر قوة وصلابة. وبالتطلع إلى المستقبل وتناوب رؤساء الهيئات العاملة للعملية، يهنئ الاتحاد الأوروبي جنوب أفريقيا وبوتسوانا على اختيارهما مؤخرا لمنصبي رئيس ونائب رئيس الفريق العامل. ولدينا الثقة الكاملة بأن قيادتهما ورؤيتهما ستعطيان زخماً متجدداً لهذا العمل الهام.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بقوة بالتقدم الكبير المحرز في جمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما من خلال الجهود الجبارة لفريق رصد التنفيذ التابع لعملية كيمبرلي. إن إعلان أربع مقاطعات فرعية باعتبارها مناطق ممتثِلَة إنجاز تاريخي في تطور البلد، ونحيط علماً على نحو إيجابي بمبادرتها للمشاركة على نحو تعاوني مع جيرانها وعملهم الجاري مع العديد من أصحاب المصلحة في المجتمع الدولي.

كما يرحب الاتحاد الأوروبي بإعادة قبول جمهورية فنزويلا البوليفارية في عملية كيمبرلي. وهذه خطوة هامة، ونشجع السلطات الفنزويلية على العمل لضمان الامتثال للمتطلبات الدنيا. كما نرحب بالخطوات التي اتخذتها مؤخراً بلدان اتحاد نهر مانو في غرب أفريقيا لتنفيذ مبادرة النهج الإقليمي، التي أبرزها مجلس الأمن في قراره ٢١٥٣ (٢٠١٤)، القاضي برفع الحظر الذي كان مفروضا على تصدير الماس الخام من كوت ديفوار. ونرحب على وجه الخصوص باستمرار الدعم لبلدان اتحاد نهر مانو، المقدّم من الفريق التقني التابع للفريق العامل المعني برصد التنفيذ ومجموعة أصدقاء اتحاد نهر مانو، وبخاصة جهودهم الجارية من أجل إضفاء طابع رسمي على دور أمانة اتحاد نهر مانو ولإشراك غيرهم من الشركاء المنفذين.

وفي عام ٢٠١٦، استمرت الجهود المبذولة لمنع الماس من تأجيج النزاعات والتأكد من أنه يُسهم في نهاية المطاف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في البلدان النامية. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بالتزام عملية كيمبرلي بمواصلة تنفيذ إعلان واشنطن بشأن تحقيق التكامل بين التنمية وتعدين الماس الحرفي والمحدود النطاق، فضلاً عن إعلان موسكو بشأن تحسين الضوابط الداخلية لإنتاج الماس الغريني في عملية كيمبرلي.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بأن مسألة تقييم الماس الخام قد تم جعلها أولوية عليا خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية، ولا سيما بوضع منهجية موحدة.

ونؤيد بقوة الجهود التي تبذلها عملية كيمبرلي لتهيئة ظروف معيشية منصفة للأشخاص في بداية خط أنابيب الماس: أي عمال مناجم التعدين الحرفي والغريني في البلدان النامية.

وهناك مبادرة هامة أخرى لقيت منا كثيرا من التقدير ألا وهي التفاعل المباشر مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في تقريرها المتعلق بالمخاطر في سلسلة إمدادات الماس. ونرحب بمواصلة هذا التفاعل المثمر بوصفه جزءا من الجهود الجارية الرامية إلى مواصلة تعزيز تنفيذ عملية كيمبرلي.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن امتنانه للإمارات العربية المتحدة لرئاستها للعملية خلال هذا العام. ونرحب الآن بأستراليا بصفتها الرئيس الحالي لعملية كيمبرلي، ونرحب أيضا برؤيتها الرئاسية لعام ٢٠١٧ الرامية إلى زيادة تعزيز تنفيذ عملية كيمبرلي وكفالة استخدام تجارة الماس الخام لصالح جميع السكان. ونرحب ترحيبا حارا، بل نؤيد الأولويات التي حددتها أستراليا لرئاستها، وسنشجعها لضمان تحديد عملية كيمبرلي تعاونها مع ائتلاف المجتمع المدني بغية إعادة الطابع الثلاثي الأطراف للعملية.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى العمل عن كثب مع أستراليا والهند في رئاسة الهيئة الثلاثية لعملية كيمبرلي لإنجاز برنامج العمل المستمر الذي ستعده عملية كيمبرلي لمواجهة تحديات المستقبل.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): تعرب أستراليا عن تقديرها للجهود التي بذلتها الإمارات العربية المتحدة بصفتها رئيسة لعملية كيمبرلي لعام ٢٠١٦. ونشكر الإمارات العربية المتحدة على عرضها السخي باستضافة

اجتماعات العملية وتنظيم اجتماعات إضافية للمنتدى الخاص. ونشيد بالعمل الشاق الذي أداه جميع أصحاب المصلحة الذين أسهموا في النتائج التي حققتها عملية كيمبرلي في عام ٢٠١٦. ونشيد على وجه الخصوص بالجهود التي تبذلها اللجان الست والأفرقة العاملة التابعة للعملية، فضلا عن الهيئات الخاصة.

واضطلع فريق الرصد التابع لعملية كيمبرلي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى بعمل هام في ٢٠١٦، بما في ذلك عبر الجهود المستمرة لكفالة الامتثال لعملية كيمبرلي بواسطة مناطق امتثال معينة. ونؤيد التعاون المستمر من جانب بلدان اتحاد نهر مانو لمواجهة التحديات في منطقة غرب أفريقيا. ونرحب أيضا باستئناف مشاركة فنزويلا، وبالتقدم المحرز نحو تنفيذ عملية كيمبرلي من قبل البلدان المرشحة في عام ٢٠١٦.

إن من دواعي شرف أستراليا توليها رئاسة عملية كيمبرلي في عام ٢٠١٧. ونؤيد باعتزاز عملية كيمبرلي وتجارة الماس الخام الشرعية الشفافة والخالية من النزاعات. وبصفتنا الدولة الرئيسة، فإننا ملتزمون بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة على نطاق الحكومات والصناعة والمجتمع المدني بغرض كفالة استمرار فعالية العملية ونزاهتها.

تهنئ أستراليا الاتحاد الأوروبي على تولي دور نائب رئيس عملية كيمبرلي في عام ٢٠١٧ قبل تولي دور رئيس العملية واستضافتها في عام ٢٠١٨. ونهنئ الهند أيضا على استعدادها لتولي دور نائب الرئيس في عام ٢٠١٨، ثم تولي رئاسة العملية واستضافتها في عام ٢٠١٩.

ستركز رئاستنا على تعزيز تنفيذ عملية كيمبرلي، بما في ذلك السبل الكفيلة بزيادة تعزيز أمن الشهادات وشحنات الماس الخام. وسنجري أيضا استعراضا شاملا للعملية بهدف تحديد خيارات لزيادة تعزيز نطاق العملية ونزاهتها وتنفيذها لضمان استمرارها وأهميتها المحورية.

وبصفتها الرئيسة لعام ٢٠١٧ ستواصل أستراليا ممارسة عقد المنتديات الخاصة لاستطلاع المسائل الأعم ذات الصلة بتجارة الماس. وتشمل مواضيع هذه الحوارات الإبلاغ عن الاستدامة والتعدين الحرفي والغريني للماس والماس الاصطناعي والتقييم. وسنعقد أيضا عقد جلسة خاصة لتبادل الدروس المستفادة من التعاون بين المجتمعات الأصلية وقطاع التعدين في أستراليا.

ونتطلع إلى العمل مع جميع أصحاب المصلحة في عملية كيمبرلي والترحيب بالوفود إلى أستراليا هذا العام.

السيد بوريتي (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي وامتنانه للإمارات العربية المتحدة، الرئيسة المنتهية ولايتها لعملية كيمبرلي، لقيادتها المتميزة والعمل المضني الذي أدته في تيسير وتنسيق المفاوضات بشأن مشروع القرار A/71/L.55 المعروض على الجمعية اليوم، والتي أسفرت عن نص تمكنا من اعتماده بتوافق الآراء خلال المفاوضات.

ويكتسي بند جدول الأعمال المعروض علينا اليوم أهمية كبيرة ليس لأنه يسعى إلى حماية التجارة المشروعة في الماس فحسب، بل لأنه يرمز أيضا إلى تصميم المجتمع الدولي على الصعيدين الفردي والجماعي للاضطلاع بدوره لكفالة عدم تسبيب الموارد، مثل الماس، المعاناة والحزن للبشرية مرة أخرى.

ففي عام ٢٠٠٣ اتخذ المجتمع الدولي في كيمبرلي بجنوب أفريقيا إجراءات لكبح تجارة الماس الممول للنزاعات بواسطة إنشاء مشروع دولي ثوري متميز تعتز أنغولا بتأييده منذ إنشائه. ويقينا أن عملية كيمبرلي تعدّ نهجا رائعا لأصحاب المصلحة المتعددين، تعمل فيه الحكومات وصناعة الماس والمجتمع المدني معا لرصد ومراقبة تجارة الماس الخام، وأصبح الآن نموذجا للجهود الأخرى الرامية إلى مكافحة النزاعات ذات الصلة بالموارد الطبيعية. ولديّ اعتقاد راسخ بأنه كان بوسع أنغولا تفادي ثلاثة عقود مؤلمة من الحرب الأهلية – إحدى أطول

التراعات في تاريخ البشرية والتي أجج نيرانها الماس الخام غير المشروع بشكل رئيسي – في حال تنفيذ هذه الآلية القوية في وقت سابق.

وتؤيد أنغولا بقوة مبادئ وأهداف عملية كيمبرلي ونظام إصدار شهادات المنشأ ما دام قد ثبت إسهامها في فعالية منع تجارة الماس الخام غير المشروعة في سوق الماس المشروع، فضلا عن منع هذه التجارة تأجيج المعاملات غير المشروعة هذه للتراعات المسلحة والأنشطة غير الشرعية التي تهدد السلم والأمن الدوليين في العديد من أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا.

واتساقا مع روح عملية كيمبرلي وعملية رقابة الماس الخام التابعة لها، فإن مشروع القرار المعروض علينا اليوم وغيره من الصكوك القانونية للأمم المتحدة يثبتان عزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على منع الصلات بين التجارة غير المشروعة في الماس الخام والتراعات المسلحة. ويؤكد مشروع القرار مجددا الالتزام القوي بالعملية باعتبارها الأداة الدولية، ويعيد تأكيد دورها المستمر في تنظيم تجارة الماس.

وتدل عملية كيمبرلي على أنه عندما تعمل الحكومات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، فإن بوسعها أن تحقق نتائج مفيدة. وتساعد الجهود المشتركة في تعزيز التجارة المشروعة في الماس البلدان على الحد من الفقر وتعزيز الشفافية والتنمية الاقتصادية ومكافحة التهريب وغسل الأموال وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفضلا عن ذلك، أعربت أنغولا أيضا عن أهمية الطابع الثلاثي الأطراف لعملية كيمبرلي. ويجب تعزيز التعاون مع روابط صناعة الماس والمنظمات الدولية ووكالات الإنفاذ في إطار العملية.

ويستفيد جميع أصحاب المصلحة من التبادل المفتوح للمعلومات والوصول إليها.

وأخيرا وليس آخرا، ترحب أنغولا بتأييد الكومنولث في دبي لتولي أستراليا رئاسة عملية كيمبرلي خلال عام ٢٠١٧، واختيار الاتحاد الأوروبي نائبا للرئيس خلال عام ٢٠١٧. ويتطلع وفد بلدي إلى العمل مع الرئيس خلال عام ٢٠١٧، وكذلك مع جميع المشاركين في عملية كيمبرلي، والمراقبين فيما يتعلق بالتشجيع على زيادة التعاون داخل المنظمة.

السيد نكولوي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي، على عقد مناقشة اليوم الهامة بشأن دور الماس في تأجيج التراعات. في البداية، إسمحوا لي أن أعرب عن عميق امتناننا وتقديرنا للإمارات العربية المتحدة على الطريقة المقتدرة التي أدارت بها شؤون عملية كيمبرلي خلال فترة ولايتها بصفتها رئيسة العملية خلال عام ٢٠١٦. ونثني على الإمارات العربية المتحدة على قيادتها في مجال الإسهام في مُثل عملية كيمبرلي، وكذلك لمشاركتها في هيكل عملية كيمبرلي، الذي يسعى إلى التحول والإصلاح.

وبوصف بوتسوانا عضوا مؤسسا في نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، فلا تزال تشجعها الجهود المتضافرة المبذولة على الصعيد الدولي من أجل وقف ما يسمى بالماس الملطخ بالدماء، أو الماس الممول للصراع وتحقيق التراهة في مجال صناعة الماس. وتحقيقا لتلك الغاية، نؤكد مجددا التزامنا بمواصلة التصدي للاتجار غير المشروع بالماس الخام، وتفشي التراعات جراء تجارة الماس. ولذلك، فإننا لا نزال مقتنعين بأنه ينبغي بذل الجهود للحفاظ على الطبيعة الثلاثية وطابع نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ.

ولا يمكن تحقيق نفس الهدف ونفس الغاية والرؤية ذاتها، إلا من خلال الاحترام المتبادل والتآزر والتعاون. ولذلك، يجب احترام مشاركة المجتمع المدني والاعتراف بها بوصفها جزءا لا يتجزأ من هذا الترتيب. وفي هذا الصدد، ما فتئت

بوتسوانا تشارك باستمرار في تقديم ودعم هذا القرار السنوي إلى الجمعية العامة.

لقد انعقدت الجلسة العامة الرابعة عشرة لعملية كيمبرلي وانتهت، ونود أن نعرب عن تقديرنا لحكومة وشعب الإمارات العربية المتحدة على كرم الضيافة والدعم الرائع خلال إقامتنا في دبي. وإذا نظرنا مرة أخرى في عملية كيمبرلي، لا تزال قصة الماس تلهمنا وتشجعنا، فضلا عن التحول الكبير الذي حدث في صناعة الماس. وبالنسبة لنا، يشكل الماس مصدرا للحياة، حيث أنه يمكننا من شراء الطعام، ويساعدنا على الاستثمار في أطفالنا من خلال التعليم والتدريب، وإيجاد رأس المال البشري وتعزيز التنمية المستدامة الشاملة.

ولهذا السبب، سنقوم بكل ما في وسعنا للمساعدة في صقل وإعادة تعريف قصة الماس فيما يتصل بالحياة البشرية والطبيعة البشرية، مع تعليق أهمية كبيرة على النزاهة والمعايير الأخلاقية العالية للتنمية المستدامة. ونحن نرحب بتقرير الجلسة العامة الرابعة عشرة لعملية كيمبرلي (A/71/665، المرفق)، ونلاحظ مع الارتياح أن العملية لا تزال تحرز تقدما كبيرا في تنظيم التجارة الدولية في الماس الخام. ويشير التقرير أيضا لحصول تطورات إيجابية، بما في ذلك تعزيز تنفيذ متطلبات عملية كيمبرلي، وزيادة المشاركة في آليات الاستعراض وزيادة الشفافية والدقة في الإحصاءات المبلغ عنها. ويؤكد التقرير كذلك تحديات عدم امتثال بعض المشاركين بشأن المسائل التي يتعين التطرق لها بكل قوة، ولا سيما فيما يخص المشاركين الجدد في عملية كيمبرلي، أو أولئك الذين ألغى مجلس الأمن وأعضاء عملية كيمبرلي، الجزاءات المفروضة عليهم.

وباقتباس مقولة ”عدم ترك أحد يتخلف عن الركب“ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا يسعنا أن نتوقع من البلدان التي ليس لديها القدرة المؤسسية، والقدرة على التقيد بمعايير عملية كيمبرلي، القيام بذلك من دون عملية مكرسة بقوة لمساعدتها. ولذلك نشعر بالفخر بتولينا منصب نائب رئيس الفريق العامل المعني برصد التنفيذ، ونحن على استعداد لتبادل الدروس والخبرات وأفضل الممارسات بشأن كيفية إدارة صناعة للماس تتسم بالمهنية.

وعملا بقرارات مجلس الأمن والقرارات المتعلقة بعملية كيمبرلي وجمهورية أفريقيا الوسطى، يسعدنا أن نرحب بعودة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى عضوية عملية كيمبرلي، التي تتطلع إلى تبوأ مكانها الصحيح في صناعة الماس وتجارته. ونضع نحن في بوتسوانا أنفسنا رهن إشارة جمهورية أفريقيا الوسطى الشقيقة، وهي تستعد لتجارة الماس في فترة ما بعد النزاع. وإذ نؤكد من جديد التزامنا بعملية كيمبرلي، فإننا نرحب برئاسة أستراليا المقبلة لعملية كيمبرلي خلال عام ٢٠١٧، فضلا عن اختيار الاتحاد الأوروبي نائبا للرئيس. وأؤكد لهما دعم وفد بلدي المستمر وتعاونه وحسن نيته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/71/L.55 المعنون ”دور الماس في تأجيج الصراع: قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والنزاعات المسلحة كمساهمة في منع وقوع النزاعات وتسويتها“. ومشروع القرار مغلق الآن للتقديم الإلكتروني.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد نكانو (إدارة الجمعية العامة وشؤون المؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن عن أنه، منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المذكورة في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدميه: أرمينيا وألبانيا والبرازيل والجبل الأسود وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والسويد وقبرص وليتوانيا وناميبيا وهنغاريا وهولندا واليونان. والمقدمون الآخرون هم جمهورية أفريقيا الوسطى وهولندا وأرمينيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/71/L.55؟

اعتمد مشروع القرار A/71/L.55 (القرار ٧١/٢٧٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(ز) تعيين أعضاء لجنة المؤتمرات

مذكرة من الأمين العام (A/71/107)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية في جلستها العامة ٤٥، المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أحاطت علما بتعيين النمسا، جامايكا، اليابان، كينيا، المغرب والولايات المتحدة الأمريكية أعضاء في لجنة المؤتمرات لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

كما يذكر الأعضاء أن مقعدا واحدا من بين مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، لفترة تبدأ في موعد التعيين وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، ومقعدين من بين مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لفترة تبدأ في موعد التعيين وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، لا يزال يتعين ملؤها. وبناء على توصية رئيس مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عينت غيانا عضوا في لجنة المؤتمرات لفترة عضوية تبدأ في موعد التعيين وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بهذا التعيين؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالمقعد المتبقي من دول آسيا والمحيط الهادئ ومقعد واحد من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أحث المجموعتين على تقديم ترشيحاتهما في أقرب وقت ممكن.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ز) من البند ١١٥ من جدول الأعمال.

(ح) تعيين أعضاء وحدة التفتيش المشتركة

مذكرة من رئيس الجمعية العامة (A/71/752)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): كما هو مبين في مذكرة الرئيس (A/71/752)، يتعين على الجمعية العامة خلال الدورة الحالية تعيين أعضاء لملء الشواغر في وحدة التفتيش المشتركة التي ستنشأ عن انتهاء مدة العضوية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ للسيد غوبيناثان أشامكولانغاري (الهند)، السيد غينادي تاراسوف (الاتحاد الروسي)، السيد جورج بارتسيوتاس (الولايات المتحدة الأمريكية)، السيد جون وسلي كازو (هايتي) والسيدة سوكاي إيلي بروم – جاكسون (غامبيا)

ويذكر الأعضاء أنه في الجلسة العامة ٢٩، المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، قررت الجمعية ملء شاغر في وحدة التفتيش المشتركة لفترة ولاية تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، نجم عن استقالة السيد جورج بارتسيوتاس (الولايات المتحدة الأمريكية) اعتبارا من ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وقد شغلت هذا المنصب الشاغر في وقت لاحق في الجلسة العامة ٤٨، المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، السيدة إلين كرونبن (الولايات المتحدة الأمريكية).

ووفقا للإجراءات المبينة في الفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، وعملا بقرار الجمعية ٢٣٨/٦١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وبعد أن وضعت قائمة للبلدان من بين المجموعات الإقليمية المعنية وعقب مشاورات مع الدول الأعضاء، طلبت من غامبيا، هايتي، الهند والاتحاد الروسي اقتراح مرشحين للعمل لفترة خمس سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

وكما هو مبين أيضا في الوثيقة A/71/752، فإن المرشحين، وفقا للفقرة ٧ من قرار الجمعية ٢٦٧/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ينبغي أن تكون لديهم خبرة في ما لا يقل عن ميدان واحد من الميادين التالية: الرقابة، ومراجعة الحسابات والتفتيش، والتحقيق، والتقييم، والشؤون المالية، وتقييم المشاريع، وتقييم البرامج، وإدارة الموارد البشرية، والشؤون التنظيمية، والإدارة العامة، والرصد، والأداء البرنامجي، فضلا عن المعرفة بمنظومة الأمم المتحدة وبدورها في العلاقات الدولية.

وكما هو مبين أيضا في الوثيقة A/71/752، بعد إجراء المشاورات المناسبة المذكورة في الفقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك مشاورات مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة للتنسيق، أقدم إلى الجمعية العامة ترشيحات السيدة سوكاي بروم - جاكسون (غامبيا)، والسيد جان وسلي كازو (هايتي)، والسيد غوبيناثان أشامكولانغاري (الهند)، والسيد نيكولاي لوزينسكي (الاتحاد الروسي)، للتعيين في وحدة التفتيش المشتركة لفترة خمس سنوات تبدأ في ١كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين السيدة جاكسون، والسيد كازو، والسيد أشامكولانغاري، والسيد لوزينسكي أعضاء في وحدة التفتيش المشتركة لفترة خمس سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ح) من البند ١١٥ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ٢٠/١١.